المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
329 س/ 3

23 سبتمبر 1998

من وزير العدل
إلى السادة:
الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول الاعتقال الاحتياطي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فلا يخفى عليكم أن ظاهرة اكتظاظ المؤسسات السجنية لا زالت قائمة وأن وثيرة عدد المعتقلين الاحتياطيين لا زالت في تصاعد. وأنه بالرغم من مقتضيات المنشور عدد 896 س 3 المؤرخ في 27 غشت 1997 التي تدعو إلى عدم الإفراط في الاعتقال الاحتياطي وإلى معالجة استفحال هذه الآفة بشكل منهجي ومسطري، فإن الوضعية لا زالت دون تحسن يذكر. وحتى تتم معالجة هذه الوضعية بشكل عملي دقيق وواضح، أطلب منكم:

أولا: التقيد بمقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

ثانيا: موافاة هذه الوزارة – مديرية الشؤون الجنائية والعفو – بوضعية المعتقلين الاحتياطيين بدائرة كل محكمة استئناف وفق النموذج رفقته.

ثالثا: الانكباب على حصر عدد المعتقلين الاحتياطيين بغرف الجنايات والغرف الجنحية وغرف التحقيق مع بيان عدد الطاعنين منهم بالنقض الذين لا زالت لم توجه ملفاتهم بعد للمجلس الأعلى.

رابعا: العمل على ضبط عدد المعتقلين الاحتياطيين بكل دقة لغاية 30 شتنبر 1998 واعتماد المطبوع رفقته ابتداء من فاتح أكتوبر 1998.

وحرصا على تنفيذ هذه التعليمات التي أوليها أهمية قصوى أحثكم على التقيد بمقتضياتها والسهر على تطبيقها بحزم ودقة، **والسلام.**

وزير العدل
عمر عزيمان